العلاقات اللبنانية ـ التركية في عهد الانتــداب الفرنسي، ١٩٢٠ ـ ١٩٤٣

د. مسعود ضاهر

استـاذ تاريـخ لبنـان الحديث
في الجـامعة اللبنانية ـ بيروت

مدخــل

وعد الانكليز والفرنسيون بعض زعماء العرب بإقامة دول عربية مستقلة وذات سيادة يسلمونهم زمـام الامور فيها، وذلك بهدف كسب تأييدهم للوقوف ضد الجيوش العثمانية والالمانية إبَّان الحرب العالمية الأولى، وتتالت تصريحات القادة الإنكليز والفرنسيين لتؤكد هذا الاتجاه في حين كانوا يُعِدُّون الاتفـاقيات السرية لاقتسام مناطق النفوذ في المشرق العربي. وعلى الرغم من افتضاح أمر اتفاقيات سايكس بيكو ـ سازانوف عام ١٩١٧ بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية، كانت قيادة القوّات الحليفـة في الشرق مستمـرة في نشر التصريحات حول حق العرب في تقرير مصيرهم بأنفسهم. وتوجه الإنكليز والفرنسيون ببيان مشترك صدر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٨ جاء فيه «إن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وانكلترا في الشرق تلك الحرب التي أهاجتها مطامع الألمان إنما هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً تاماً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمدّ سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيـاراً حراً»[١]. وفي الوقت نفســه كان الجنرال اللنبي، القائد العام للقوات الحليفة في الشرق يصدر القرارات الإدارية والمالية التي تكبل شعوب المشرق العربي وتربطها تبعياً بالتحالف الفرنسي ـ الإنكليزي.

وبإشراف الجنرال اللنبي، كان الكولونيل دوبياباب De Piépape ، قائد المفرزة الفرنسية العاملة في القوات الحليفة في لبنان أو اراضي العدو المحتلة ـ المنطقة الشمالية[٢]ـ ، كما اسمتها القرارات الأولى

(١) جورج أنـطونيـوس، **يقـظة العـرب**: **تاريـخ حركـة العرب القومية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٦)، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١.

(٢) صدر في العام ١٩٢٤ كتاب يحمل العنوان التالي: **مجموعة المقررات للمنطقة الغربية ـ من ٢٤ تشرين الأول ١٩١٨ إلى ٣١ آب ١٩٢٠ ـ تضم بين دفتيهـا المقـررات الادارية والقضـائيـة والمـاليـة والصحيـة والزراعيـة والجمركية**(بيروت: مطبعة الأدب، ١٩٢٤)، النسخة العربية ٢٣٢ ص، والفرنسية ١٨٨ ص. وتمهيداً للكتاب أصدر الناشر البيـان التـالي: «بدأت الحكومة المحتلة بوضع القرارات والانظمة منذ يوم ٢٤ تشرين الاول ١٩١٨ مطلقة اسم «المنطقة الشمالية لاراضي العدو المحتلة» على كل من بيروت، وجبل لبنان القديم، ولوائي طرابلس، واللاذقية، وأقضية صيدا، وصور =

للفـرنسيين والإنكليز. وكان دوبياباب يصدر القرارات التي تؤكد السيطرة الفرنسية دون سواها على مقدّرات سوريا ولبنان، وذلك بمباركة كاملة من الإنكليز الذين كانوا يرغبون في اطلاق يد الفرنسيين في سوريا ولبنان مقابل إطلاق يدهم في العراق وفلسطين.

ويمكن التأكيد مع أمين الريحاني «انّ انتصار الحلفاء لم يكن انتصاراً لشركائهم العرب، بل على العكس من ذلك، فقد كان مهيّئاً لهم أن ينتقلوا من سيطرة محتل إلى سيطرة محتل آخر أسوأ منه»[٣].

بعد أربعة قرون من السيطرة العثمانية على المشرق العربي جاءت نتائج الحرب العالمية الأولى لترسم حدوداً سياسية لم تعرفها الولايات العثمانية سابقاً في هذه المنطقة. وفي إطار تجزئة استعمارية رسمتها بريطانيا وفرنسا بشكل خاصّ ووافقت عليها عصبة الأمم المتحدة في مؤتمر سان ريمو San Remo عام ١٩٢٠، توسعت رقعة متصرفية جبل لبنان لتشمل أراضي كانت تتبع سابقاً ولايتي بيروت ودمشق. وأصبحت مدينة بيروت مركزاً لدولة لبنان الكبير التي أعلنها الجنرال غورو في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ إلى جانب دويلات طائفية في سوريا.

لقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى القضاء على السلطنة العثمانية وتهديد وحدة الأراضي التركية نفسها بعد احتلال فرنسي ـ إيطالي ـ انكليزي لأجزاء واسعة منها، وبعد غزو اليونان للأراضي التركية وتهديد العاصمة إسطمبول. وفرضت على تركيا اتفاقيات مجحفة في سيفر Sèvres ومودروس

= ومرجعيون وما يلحق بها من القرى والاراضي. ثم أبدلت اسم المنطقة الشمالية باسم المنطقة الغربية وظلت تصدر قراراتها بهذا العنوان إلى آخر يوم من شهر آب سنة ١٩٢٠، ذلك اليوم الذي أعلن في تاليه استقلال جبل لبنان الكبير. وقد تبين لنا أن مجموعة قرارات أشرنا إلى بعضها في هذا البحث قد صدرت قبل ٢٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩١٨، أما تسمية «استقلال جبل لبنان الكبير» فيراد بها «دولة لبنان الكبير» التي اعتبرها بعض اللبنانيين امتداداً لمتصرفية جبل لبنان وتوسيعاً جغرافياً لها. وأبرز القرارات والمراسيم الصادرة في هذا الكتاب وتتناول الماضي العثماني للمقاطعات اللبنانية هي التالية:

ـ القرار رقم ٩٧٢ الصادر في ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ والقاضي بإلغاء القاب مدير الولاية أو السنجق، والحاكم ونائب الحاكم واستبدالها بلقب مستشار الولاية أو السنجق. المصدر نفسه، ص ١٢.

ـ التعليمات الادارية رقم ٩٥ الصادرة في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٨ المتعلقة بجوازات السفر وبأمر انتقال اللبنانيين من مكان إلى آخر. المصدر نفسه، ص ١٤.

ـ القرار رقم ١٤١٦ تاريخ ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠ المتعلق بإجازات السفر وتأشيرات الدخول إلى لبنان، المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

ـ القرار رقم ١٤٥٦ تاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٢٠ المتعلق بمنع المختارين في بيروت من اعطاء شهادات للبنانيين. المصدر نفسه، ص ١٦.

ـ القرار رقم ١٦٤ تاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩١٩ القاضي بإبطال تطبيق القوانين العثمانية التي تمنع نقل الاملاك إلى الاجانب. المصدر نفسه، ص ٢٣.

ـ القرار رقم ٩٨٨ تاريخ ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٢٠ القاضي بإعادة الامتعة التي أخذت أيام الدولة العثمانية من الاجانب إلى أصحابها. المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٨.

ـ القرار رقم ١٢١٠ تاريخ ٦ شباط/ فبراير ١٩١٩ المتعلق بإلغاء بعض القوانين العثمانية في المحاكم اللبنانية وتعديل البعض الآخر. المصدر نفسه، ص ٦٢ ـ ٧٦.

ـ القرار رقم ٦٤١ تاريخ ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩١٩ القاضي بإلغاء بعض النصوص العثمانية من مجالس التأديب في لبنان. المصدر نفسه ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) أمين الريحاني، «شذرات،» **اليقظة** (بيروت)، السنة ١، العددان ٥ و ٦ (كانون الثاني/ يناير ١٩٣٠)، ص ١٥، ومسعود ضاهر، **تارخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦**، ط ٢ (بيروت: دار المطبوعات الشرقية، ١٩٨٤)، الباب الأول، الفصل الأول، «سياسة الوفاق الاستعماري في الشرق الأوسط،» ص ١٢ ـ ٣٨.

Mudros لم يقبل بها الوطنيون الأتراك على الرغم من توقيع السلطان العثماني لهما لأنه لم يكن يعبر عن إرادة الشعب التركي، بل كان صنيعة الجيوش الاستعمارية التي فرضت تلك الاتفاقيات[٤]. وقاد الزعيم التركي مصطفى كمال معركة تحرير الإرادة التركية من الاتفاقيات والسلطان معاً وأعلن ولادة الجمهورية التركية الحديثة، فوضع بذلك نهاية للسلطنة العثمانية التي ارتبط بها تاريخ سوريا ولبنان منذ معركة مرج دابق عام ١٥١٦ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

عن التدابير الفرنسية لقطع تاريخ المقاطعات اللبنـانيـة عن ماضيهـا العثمـاني الطويـل

لن نتناول في هذا البحث سوى العلاقات اللبنانية ـ التركية دون سواها من العلاقات العربية ـ التركية في مرحلة الانتداب، أي إبّان فترة ما بين الحربين العالميتين. وسنكتفي ببعض الحقائق التاريخية المستندة إلى وثائق أصلية منها ما ينشر للمرة الأولى لإبراز دور الانتداب في قطع الصلة التاريخية بين المشرق العربي وتركيا.

أ ـ موقف مزدوج من الجنود العثمانيين المهزومين عام ١٩١٨[٥]

صدر القـرار رقم ١/ ١٩ مكـرّر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ بتوقيع الكولونيل الفرنسي دوبيـاباب الذي أمر باعتقال الضباط والجنود العثمانيين الذين اختبأوا داخل الأراضي اللبنانية بعد انهيار الجيش العثماني. ودعا القائد الفرنسي اللبنانيين إلى مساعدة القوات الفرنسية في اعتقال الجنود الأتراك ونقلهم إلى سرايا بعبدا، مركز حكومة جبل لبنان القديم. وحصر القرار أمر الاعتقال بالجنود الأتراك، بالمعنى العرقي للكلمة، دون سواهم، ودعا في الوقت نفسه إلى إطلاق فوري لسراح اللبنانيين من الجنـود العثمانيين الفارّين بعد أن تدون أسماؤهم في لوائح معدة خصيصاً لتلك الغاية في سرايا بعبدا. وهدد القائد الفرنسي كل من يخفي جندياً تركياً أو يقدّم بلاغاً كاذباً بشأن وجود الفارّين، لأن ذلك الموقف سيعرّض صاحبه للملاحقة أمام المحاكم العسكرية. وأوكل مهمة تطبيق القرار وتنفيذ بنود المسؤولية الجزائية إلى القائمقامين، ومدراء الأقضية، كما دعا الميليشيات اللبنانية للمساهمة أيضاً في تنفيذه.

فمنذ البداية، وحتى قبيل إعلان انتدابهم على سوريا ولبنان، عمد الفرنسيون إلى اتّخاذ مواقف صارمة ضد الوجود المتبقي للأتراك في مناطق انتدابهم، والعمل، في الوقت نفسه، على تقريب اللبنانيين والسـوريـين إليهم، واستخدام العسكريين السابقين منهم في مهمات قمعيّة لصالح الانتداب. وخلال سنوات ١٩١٨ ـ ١٩٢٦ صدرت تدابير إدارية وعسكرية كثيرة عن إدارة الانتداب ضمنت استخدام بعض السوريين واللبنانيين في القوى العسكرية الفرنسية العاملة في المشرق العربي والتي أُطلق عليها اسم «فرق المشرق»[٦].

---

(٤) Léon Lomouche, *Histoire de la Turquie*, nouvelle edition, complétée par J. P. Roux (Paris: [Payat], 1953), pp.370-382.

(٥) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، وثائق «أراضي العدو المحتلة المنطقة الغربية»، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى.

(٦) Sami Rihana, *Histoire de l'armée libanaise contemporaine* (Beyrouth: 1984), tome I: *Les origines: la légion d'orient et les troupes auxiliaires du levant 1916-1926*.

ب ـ اغلاق المؤسسات العثمانية الثقافية العاملة في لبنان

مع دخول السلطنة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب الألمان اضطرت جميع البعثات التبشيرية التابعة لدول الحلفاء إلى إغلاق أبوابها في بيروت وجبل لبنان، فاحتلّت أبنيتها، وأغلقت مدارسها، ورحل عدد كبير من مُرْسليها ومبشّريها. وعملت السلطات العثمانية، بعد تأخر طويل، على تشجيع التعليم الرسمي في بيروت وجبل لبنان، وعلى تنشيط اللغة العثمانية في المدارس الرسمية والخاصة المحلية تحت طائلة العقاب والإغلاق. واحلت كلية الطب العثمانية في دمشق مكان كلية الطب الفرنسية في بيروت طيلة سنوات الحرب.

وفور دخول القوات الفرنسية إلى تلك المناطق، عمدت إلى وقف عجلة التعليم العام وإعادة تنشيط التعليم الخاص ومدّه بالمساعدات المالية الفورية. وفي يوم واحد أصدر الكولونيل دوبياباب قرارين هامّين في هذا المجال. فنصّ القرار رقم ٢١ الصادر بتاريخ ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ على ضرورة انتقال المدرسة الرسمية في بيروت المعروفة باسم مدرسة نظمية هانم من البناء الذي احتلته منذ بداية الحرب[٧]. ويعلل القرار أمر الانتقال بأن ملكية البناء تعود للبعثة البروتستانتية الانكليزية في سوريا التي عادت إلى العمل بعد رحيل العثمانيين. وقدمت مديرة البعثة في بيروت السيدة ماري كساب، عريضةً رسميةً تطالب باسترجاع مدرستها. ولا يمكن تعليل سرعة الفرنسيين بتلبية رغبة السيدة كساب إلا في إطار المشروع الفرنسي الرامي إلى تنشيط التعليم الخاص، وتحديداً التعليم الإرسالي الأجنبي، على حساب التعليم الرسمي الذي بقي دوره هامشياً طيلة مرحلة الانتداب وسنوات طويلة بعد الاستقلال السياسي للبنان. وصدرت قرارات فرنسية مشابهة للقرار رقم ٢١ تهدف إلى إخلاء مراكز الإرساليات الأجنبية ومدارسها وتسليمها إلى أصحابها، والإيعاز إلى البلديات بتدبير أبنية أخرى للمدارس الرسمية.

أمّا القرار الثاني الصادر في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ فيحمل الرقم ٢٨ ويستند في حيثياته إلى تحقيق فوريّ أجرته السلطات الفرنسية، فتبين لها أن كليات الحقوق والطب والتجارة العثمانية كانت تشغل أبنية الجامعة اليسوعية في بيروت. فأصدر الحاكم الفرنسي دوبياباب أمراً بإغلاق تلك الكليات بصورة مؤقتة. وأضاف بخطّ يده على وثيقة القرار الأصلي، العبارة التالية في نهاية البند الأول «ستعود هذه الكليات إلى ممارسة نشاطها عندما تصبح الظروف ملائمة»[٨]. لكن السلطات الفرنسية نظمت شؤون الأساتذة العاملين فيها، ومنحتهم الأجور والتعويضات اللازمة بحيث لم تعد تلك الكليات إلى العمل لأن الجامعتين اليسوعية والأمريكية استعادتا مبانيهما وباشرتا التدريس فيها. وخاض الآباء اليسوعيون معركة قاسية لإغلاق الجامعة العربية في دمشق حتى يتفرّدوا بالتعليم الجامعي في سوريا ولبنان. وبعد أن تلقى الضابط كاترو Catroux أمراً خطّياً من الجنرال غورو Gouraud بإغلاق كليتي الطب والحقوق اللتين تتكون منهما جامعة دمشق عام ١٩٢١، إلا انه استطاع إقناع الجنرال بضرورة الحفاظ عليهما بعد التدخل المباشر في مناهجهما وجهازهما التعليمي بما يضمن مصلحة الانتداب الفرنسي ويقيه مخاطر الإغلاق ومحاذيره والنقمة الشعبية التي سترافقه[٩].

يتّضح من هذا النموذج أن إدارة الانتداب لم تتخذ سياسة طائفية تستثير نقمة السوريين وقسم

---

(٧) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) Georges Catroux, *Deux missions en Moyen-Orient 1919-1922* (Paris: Plon, 1958), pp 61-62.

كبير من اللبنانيين بل كانت تخطط لكسب زعماء سوريين ولبنانيين من جميع الطوائف ودفعهم للانخراط في إدارة الانتداب، وذلك بتقليد النموذج الفرنسي في مختلف المجالات: الإدارة، الدستور، الجيش، البرلمان، الوزارة، التعليم... إلخ. ومع تطبيق النّموذج الفرنسي كانت عملية القطع النهائي بين حاضر اللبنانيين أيام الانتداب وماضيهم العثماني الطويل تتم بخطى حثيثة وتزول تدريجياً، في التسمية والمضمون معاً، جميع القرارات والقوانين العثمانية السابقة باستثناء ما يخدم مصالح الفرنسيين ويعزز سيطرتهم على مقدرات المناطق الخاضعة لانتدابهم.

ج ـ اتفاقية لوزان بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية

قبل توقيع مصطفى كمال على اتفاقية لوزان Lausanne في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣ كان السكان العرب في المشرق العربي يعتبرون رعايا عثمانيين ويعاملون على هذا الأساس عند مرورهم عبر الأراضي التركية، ونصت الاتفاقية على ضرورة تحرير الأراضي التركية من جميع القوى العسكرية الأجنبية فاعترفت الجمهورية التركية فيها بزوال السلطنة العثمانية نهائياً وأعطت الحق للرعايا السابقين فيها باختيار الجنسية الحقوقية التي تلائمهم[١٠]، وسارعت المفوضية العليا الفرنسية إلى إصدار سلسلة قرارات لتحديد الجنسية، وتذاكر النفوس، وجوازات السفر، وشؤون الولادات والوفيات والزواج والطلاق وغيرها في كل من سوريا ولبنان. وحدّد القرار ٢٥٧٦ الصادر في ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٢٤ عن سكرتير المفوضية العليا السيد دو ريفي De Reffye الركائز والأسس للجنسية اللبنانية[١١]. وبموجب ذلك القرار والقرارات الأخرى التطبيقية له، نال معظم اللبنانيين تذاكر هوية استناداً إلى إحصاءات رسمية قامت بها سلطات الانتداب تباعاً خلال أعوام ١٩٢١ و ١٩٢٥ و ١٩٣٢ وهو الإحصاء الرسمي الأخير في لبنان. فحرمت جماعات لبنانية من حقّها في الجنسية، وأعطيت الجنسية اللبنانية إلى أقليات لا تمّت للبنانية بصلة، وذلك بهدف إبقاء التوازن الطائفي الدقيق في لبنان على قاعدة إحصاء ١٩٣٢ الذي أبرز أكثرية ضئيلة في جانب المسيحيين. وكان للقرار ٢٥٧٦ دور أساسي في تبلور الجنسية اللبنانية وما رافقها من مشكلات حقوقية وإنسانية لا زالت مستمرة حتى الآن. فقد بني تطبيق القرار على تعسف إدارة

---

(١٠) مواد معاهدة لوزان (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣) المتعلقة بتحديد الجنسية اللبنانية هي:

ـ **المادة ٣٠**: للرعايا الاتراك المقيمين على الاراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا ملء الحق وضمن شروط التشريع المحلي بالحصول على جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الاراضي.

ـ **المادة ٣١**: إن الاشخاص الذين تجاوزت سنهم الثامنة عشرة وسقطت عنهم الجنسية التركية واكتسبوا بملء الحق جنسية جديدة بمقتضى المادة السابقة يحق لهم في خلال سنتين اعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ أن يختاروا الجنسية التركية.

ـ **المادة ٣٣**: الاشخاص الذين يمارسون حق الاختيار وفقاً لأحكام المادتين ٣١ و ٣٢ يتوجب عليهم في غضون الاثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ اختيارهم أن ينقلوا مكان إقامتهم إلى البلد الذي اختاروا تابعيته ويحق لهم الاحتفاظ بأموالهم غير المنقولة الحائزين عليها في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل اختيارهم أو في احدى البلدان الأخرى ويستطيعون نقل أموالهم المنقولة مهما كان نوعها ولا يفرض عليهم من جراء هذا الامر أي ضريبة أو رسم سواء في الخروج أم في الدخول.

انظر: حسن علوية، **الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها** (بيروت: ١٩٨٤) ص ١١٩ ـ ١٢٠. وقد نشر الكاتب أيضاً نص القرار رقم ٢٨٢٥ تاريخ ٣٠ آب/ اغسطس ١٩٢٤ المتعلق بالاشخاص الذين من التبعية التركية المقيمين في لبنان، انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(١١) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، وثائق «اراضي العدو المحتلة المنطقة الغربية»، قرارات تنظيمية، العلبة الاولى، الملف رقم ١٣، يتضمن النص الفرنسي أربع نقاط: تحديد السوريين واللبنانيين، تحديد الاجانب، تحديد الاستثناءات، تحديد العقوبات. قرار من خمس صفحات كبيرة مع ملحق على صفحة واحدة حول رسوم تأشيرات الدخول.

الانتداب التي أعطيت وحدها الحق في تأكيد لبنانية من تشاء وحرمان لبنانيين أصيلين من جنسيتهم اللبنانية.

وحدد القرار ٢٥٧٦ الجهات التي لها الحق بإثبات الجنسية اللبنانية أو نفيها بجهاز خاص أقيم لهذه الغاية في المفوضية العليا ببيروت، وبدوائر البوليس الفرنسي في باريس والمحافظات الفرنسية، وبالقنصليات العاملة في السفارات الفرنسية في دول العالم. أي أنّ الأجهزة الفرنسية وحدها أعطيت صلاحية تحديد الجنسية اللبنانية ومنح تأشيرات الدخول إلى لبنان، وجوازات السفر ووثائق الولادات للمهاجرين اللبنانيين.

كانت المسألة كما حددتها نصوص اتفاقية لوزان بالغة التعقيد. فمن هو اللّبناني أو السوري الذي دلّت عليه اتفاقية لوزان بعبارة «من كانوا يخضعون سابقاً للسلطنة العثمانية» سواء بقوا في سوريا ولبنان أم ارتحلوا عنهما؟ فيستطيع الحصول على الجنسية اللبنانية أو السورية أو الفلسطينية أو العراقية كل من يرغب بها شرط مصادقة سلطات الانتداب على تلك الرغبة. ولأسباب سياسية متنوعة، أعطيت تلك العبارة مدلولاً فضفاضاً حيث يتّسع لمن يرغب الفرنسيون بإعطائه الجنسية اللبنانية من السوريين والفلسطينيين، والعراقيين، والأردنيين، والارمن والشركس، والأشوريين، والكلدان، والسِّريان، والأقباط، والأكراد وغيرهم. ولعبت الطائفية دوراً هاماً في عملية التجنيس من جهة، والحرمان من الجنسية اللبنانية لمستحقيها من جهة أخرى. لكن بنود اتفاقية لوزان قادت إلى تبلور الشخصية اللبنانية التي أُعلنت كدولة مستقلة وذات سيادة في ظل الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٦ تحت ستار العمل على إدخالها في عصبة الامم كدولة حرة ومستقلة. ولم تعد العلاقة بين الجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية علاقة ارتباط مباشر كما كان عليه الوضع في المرحلة العثمانية الطويلة، بل أصبحتا دولتين منفصلتين تماماً، لهما جنسيتان مختلفتان ويقيمان علاقاتهما على هذا الأساس بواسطة الدولة الفرنسية المنتدبة. فقد اعتبر لبنان جمهورية مستقلة وذات سيادة منقوصة في ظل الانتداب الفرنسي ولا تربطه بالجمهورية التركية أية روابط حقوقية من أي نوع، ولا تستطيع السلطات التركية اتّخاذ أي إجراء قانوني ضد المواطنين اللبنانيين حتى لا تسيء إلى العلاقات القائمة بينها وبين فرنسا الضامنة لاستقلال لبنان. فمن الناحية الحقوقية، تعتبر اتّفاقية لوزان نقطة تحول أساسية في تاريخ تركيا وكل من سوريا ولبنان. فلم تعد تركيا وريثة السلطنة العثمانية، ولم يعد ينظر إلى اللبنانيين والسوريين كرعايا سابقين وتابعين للسلطنة، بل أصبح الأتراك واللبنانيون والسوريون مواطنين أحراراً ينتظمون في دول حديثة ولها حدود معترف بها دولياً.

وبعد صدور القرار ٢٥٧٦ لم يعد بالإمكان دخول الأراضي السورية واللبنانية أو الخروج منها إلا بموجب تأشيرة دخول وخروج صادرة عن السلطات الفرنسية ولا تُعطى إلا لحاملي جوازات السفر أو الأوراق التي تثبت الجنسية. ويسري ذلك التدبير على الأتراك كما يسري على السوريين واللبنانيين. فقد أجبر الأتراك الذين يعبرون خط حديد بغداد مروراً بسوريا ولبنان بشكل مؤقت (ترانزيت) على تطبيق القرار، والحصول على تأشيرات دخول من القنصليات الفرنسية العاملة في تركيا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية. ولم يستثن من تلك الإجراءات سوى السوريين أو الأتراك الذين يقطنون على حدود البلدين أو على مسافة تزيد على مائة كيلومتر من أقرب قنصلية فرنسية. وبالرغم من تلك التسهيلات يجب على كل مسافر سوري أو لبناني أو تركي الحصول على جواز سفر رسمي. أما تأشيرة الدخول فتعطى على نقاط المراقبة عند حدود البلدين. ثم وُضعت شروط تفصيلية توضح الرسوم المطلوبة للحصول على

التأشيرة بموجب التدبير القنصلي رقم ١٤٨/٤٠٤ الصادر عن السكرتير العام للمفوضية دوريفي De Reffye [١٢]. بتاريخ ٨ أيار/مايو ١٩٢٤.

ويبدو أن إدارة الانتداب الفرنسي كانت ترغب أيضاً في اجبار السوريين واللبنانيين على استخدام تأشيرة دخول وخروج عند عبور الحدود بين سوريا ولبنان اسوة بتدابير الانتداب البريطاني بين فلسطين والعراق[١٣]. لكنها عدلت عن تطبيق القرار رقم ٢٥٧٦ عليهم فاستمرّوا يتنقلون بين بلديهما دون تأشيرة دخول وخروج سابقة والاكتفاء ببطاقة الهوية.

لقد بلورت تدابير الانتداب الفرنسي الشخصية الحقوقية اللبنانية تجاه جميع الدول ومنها الجمهورية التركية، ولم يعد أيّ رابط تاريخّي يجمع بين اللبنانيين كما في المرحلة السابقة بل اتجه مسار الشعبين في منحى مختلف عمّا كان عليه في الماضي. واقتصرت العلاقات التجارية إبّان مرحلة الانتداب على بعض المبادلات البسيطة. وخلال أعوام ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩ على سبيل المثال، لم تحتلّ تركيا سوى مرتبة ثانوية تراوحت بين الخامسة والسابعة في ترتيب الدول حسب حجم التصدير والاستيراد عبر مرفأ بيروت الذي اعتبر المرفأ الأساسي لدويلات سوريا ولبنان معاً[١٤].

د ـ تبادل الأملاك بين الأتراك واللبنانيين كمواطنين لدولتين منفصلتين بعد اتفاقية لوزان

بعد تاريخ مشترك طويل عاشه اللبنانيون في ظل الحكم العثماني برزت مشكلات كثيرة بعد اتفاقية لوزان أبرزها في مجال الملكية العقارية للأتراك المستقرين في سوريا ولبنان، وملكية السوريين واللبنانيين الذين انتقلوا من الجمهورية التركية إلى هذين البلدين أو إلى الخارج، إضافة إلى أنواع عديدة من الملكيات العقارية للمهاجرين، والمستقرين، والنازحين، وأصحاب جنسيات قيد الدرس وغيرها.

وقضت المادة الستون من اتفاقية لوزان أن تحل الدولة المنتدَبة مكان السلطنة العثمانية في مجال ملكية الأراضي المملوكة ملكاً غير خاص. أي أن سلطة الدولة المنتدبة كانت كبيرة جداً وتشمل الأراضي الوقفية، والمشاع، والمتروكة، والمحميّة، والمُرفقة، والمَوات وغيرها، ولكلّ منها أحكام خاصة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان السلطان عبد الحميد الثاني يمتلك آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الخصبة في فلسطين وسوريا، لكنّه أجبر على التنازل عنها لصالح خزانة السلطنة بعد تنازله عن العرش، وذلك

---

(١٢) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، المصدر نفسه، الملف رقم ١٥، صفحتان من الحجم الكبير حول رسوم التأشيرات.

(١٣) المصدر نفسه. وضعت ورقة باللغة العربية على غلاف الملف رقم ١٥ ولا تحمل أي توقيع لكنها تشير إلى ترتيب أبجدي يحمل الحرف (د) دون العثور على الصفحات السابقة التي تحمل الاحرف أ، ب، ج، ونصت الوثيقة على: «أن مسألة جوازات السفر بين سوريا ولبنان قد تثار بعد اقرار المعاهدة واستقلال كل واحدة في شؤونها وادارتها. فهل من الضروري استعمال الباسبورات بين الدولتين أم الاستغناء عنه نظراً لوجودهما تحت انتداب دولة واحدة، ونظراً لارتباط أراضيهما ـ بعضهما مع بعض ولكن هناك فلسطين والعراق، وهما أيضاً تحت انتداب واحد، ومع ذلك فإن الباسبور مقرر بينهما، وعلى ذلك رأى درس هذه الناحية على أن اعطاء الباسبورات سهل لا يتكلف ضريبة تذكر...».

(١٤) Jacques de Monicault, *Le port de Beyrouth et l'économie des pays du levant sous mandat français* (Paris: 1936), p. 66, et *Bulletin de l'association des commerçants et industriels français au levant* (Revue mensuelle), (1926), pp. 4 et 63.

بموجب إرادتين سنيتين في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٠٨ وفي ٣ أيار/ مايو ١٩٠٩ لقاء مليون ليرة ذهب[١٥]. وانتقلت تلك الأراضي إلى إشراف الدولة المنتدَبة التي ساهمت في تسريبها إلى كبار الملاكين والأعيان والمتنفذين بأسعار بخسة. وبرزت مشكلات عديدة بين أصحاب ملكية التصرف التي كانت سائدة في مختلف أرجاء المشرق العربي طوال العهد العثماني، وبين إدارة الانتداب حول الملكية الفعلية للأراضي المتنازع عليها بين الأفراد أو العائلات، أو بين الدول والأفراد أو العائلات. ونظراً لسهولة انتقال الرعايا العثمانيين داخل السلطنة فإن انتقال الأتراك إلى سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، وكذلك انتقال رعايا تلك المناطق واستقرارهم داخل الاراضي التركية، كان أمراً مألوفاً وطبيعياً. وبعد تحديد جنسية كل من الأتراك ورعايا هذه الدول إثر اتفاقية لوزان، برزت مشكلات الملكية والارث والانتقال والسكن ودفع الضرائب وغيرها. فعمدت سلطات الانتداب، منذ البداية، إلى جعل الأرض سلعة تباع وتُشترى وتُرهن، وأفسحت المجال أمام الملكية الخاصة كي تنمو وتزداد بسرعة على حساب الملكيات الأخرى. فاستفاد كبار المتنفذين والتجّار من تدابير الانتداب وسجّلوا ملكيات كبيرة بأسمائهم وذلك على حساب صغار الفلاّحين، وأملاك الدولة، وأراضي المشاع والمَوات والمتروكة وغيرها.

ونظراً لتشابك الملكيات المشتركة بين كلّ من تركيا وسوريا ولبنان وصعوبة تحديد الملكيات الخاصة فيها، ومن يحق لهم التملك لأراضيها، كان على الدولة المنتدَبة أن تعقد سلسلة اتفاقات مع الدول المعنيّة بملكية اللبنانيين على أراضيها بخاصة تركيا ومصر. وكانت أبرزها الاتفاقية الفرنسية ـ التركية المعقودة بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٢، والمتعلقة بمبادلة أملاك في سوريا ولبنان مع أملاك في الجمهورية التركية[١٦].

نُشر النصّ الفرنسي للوثيقة في كتيّب من ست عشرة صفحة تضّمنت خمس عشرة مادة وسبعة ملاحق، تحدّد كيفية الاتفاقية التي استندت بشكل أساسي إلى المواد ٣٠ ـ ٣٤ من اتفاقية لوزان لعام ١٩٢٣، وإلى نصوص اتفاقية أنقرة أو اتفاقية حسن الجوار بين تركيا وسوريا ولبنان والموقعة في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٢٦، وإلى اتفاقية ٢٩ أيار/ مايو ١٩٣٧ الموقّعة بين تركيا وفرنسا باسم سوريا ولبنان، حول الجنسية اللبنانية والسورية[١٧].

تناولت اتّفاقية ١٩٣٢ بالتفصيل شؤون اللبنانيين والسوريين الذين تبدلت جنسيتهم العثمانية السابقة إلى جنسيات جديدة طبقاً لاتفاقية لوزان، أو غيّروا أماكن سكنهم، أو استقروا نهائياً على الأراضي التركية ونالوا جنسيتها، أو رغبوا بالحفاظ على ممتلكاتهم في سوريا ولبنان، إلى جانب حالات عديدة ومعقدة. كما تناولت الاتفاقية الشؤون المماثلة للاتراك الذين استقروا في سوريا ولبنان وحافظوا على جنسيتهم التركية أو تجنّسوا فيهما. وتناولت كذلك مسألة الأراضي التي يطالب بها أصحابها السابقون الذين هجروا أراضيهم، أو صادرتها الدولة أو وضعت اليد عليها لأسباب متنوعة. ونصّت

---

(١٥) الأمير مصطفى الشهابي، «بحث في أملاك الدولة،» **المشرق** (بيروت)، (١٩٣٢)، ص ٥٤٤، ومسعود ضاهر، **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠** (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٨٣)، الباب الأول، الفصل الثاني، «من ملكية الدولة وأملاك المشاع إلى الملكيات الخاصة في حمى القانون»، ص ٤٧ ـ ٦٤.

(١٦) انظر نص اتفاقية ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٢ بخاصة المادتين ١٢ و ١٣ المتعلقتين بمصالح الأتراك في سوريا ولبنان ومصالح السوريين واللبنانيين في تركيا، في: مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٣.

(١٧) انظر النص الفرنسي لاتفاق ٢٩ ايار/ مايو ١٩٣٧ الموقع من وزير خارجية تركيا وسفير فرنسا في تركيا في: علوية، **الجنسية اللبنانية وطرق استعادتها**، ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

الاتفاقية على ضرورة استصدار أحكام قضائية لإثبات الملكية المتنازع عليها بين الأفراد والجماعات أو مع الدولة وذلك بعد تقديم الأوراق الثبوتية بذلك. وأن تتقدم فرنسا باسم سوريا ولبنان وتركيا بلوائح تفصيلية حول الدعاوى المقدمة بهذا الخصوص، فتدرس الطلبات المعلّقة بعناية، وتفند الحيثيات الرامية إلى نزع الملكية أو تثبيتها على أن تحسم الأمور المعلقة في مهلة زمنية لا تتعدّى الثمانية عشر شهراً من تاريخ تطبيق الاتفاقية التي تدخل حيز التنفيذ بعد شهر واحد يلي توقيع رئيس الجمهورية الفرنسية والتركية عليها.

وأعطت الاتفاقية مهلة قانونية مدّتها سنتان من تاريخ تطبيقها يحقّ خلالها للمواطنين الأتراك والسوريين واللبنانيين إنجاز معاملات النقل والانتقال المتعلقة بالملكية. ووضع وزير الخارجية التركي تحفظاً نصّ عليه البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية جعل أمر الموافقة عليها مشروطاً بعدم تعارض نصوصها مع القوانين والأعراف المطبّقة في الجمهورية التركية. ونصّت البروتوكولات الأخرى على كيفية حل مسألة الضرائب على الأملاك المتنازع عليها أو المطالب بها، وعلى الضرائب الناجمة عن الإرث ونقل الملكية والتسجيل، وتم الاتفاق أيضاً على تجديد العمل بالاتفاقية لمدة سنة أخرى حتى لا يحرم أصحاب الأملاك من حيازتها بسبب بطء المعاملات والروتين الإداري. ومع تبلور الملكية الخاصة في لبنان وحصرها بشكل أساسي باللبنانيين، كانت القوانين والقرارات والمراسيم المستوحاة من النصوص الحقوقية الفرنسية للملكية تأخذ طريقها للتنفيذ وتحل مكان القوانين والقرارات العثمانية السابقة التي طبقت في المقاطعات اللبنانية طوال أربعة قرون. وأصدرت إدارة الانتداب مراسيم التحديد والمساحة والضريبة الموحّدة[١٨] وغيرها من التدابير الرامية إلى إزالة النصوص العثمانية في هذا المجال وإدخال لبنان في دائرة النظام الرأسمالي الذي يستوحي النموذج الفرنسي بالدرجة الأولى. كذلك عملت المفوضية العليا الفرنسية على وضع يدها على الأوقاف الإسلامية في لبنان تحت ستار تنظيمها وتنظيم المحاكم الشرعية الإسلامية التي كان لها الدور الأساسي إبّان المرحلة العثمانية الطويلة، وكانت الفتاوى التي تصدرها بمثابة الحكم المبرم في مجال إثبات الملكية أو حجبها. فجعل الفرنسيون تلك الفتاوى رأياً استشارياً فقط يستنير به القاضي قبل إعلان الحكم بالملكية. وأخضعت المحاكم الشرعية الإسلامية مباشرة لوزارة العدل اللبنانية، وبات موظفوها يتقاضَوْن رواتبهم من خزانة الدولة التي تشرف على الأوقاف الإسلامية عبر جهاز أقيم لهذه الغاية في حين بقيت الأوقاف المسيحية خارج إشرافها[١٩].

---

(١٨) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٦، الصادر عن مديرية المالية اللبنانية، تدبير رقم ٢٨٣ بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو ١٩٣٤. حجم التدبير ١٨ صفحة من القطع الكبير فيه معلومات مالية حول الضريبة الموحدة في لبنان وكيفية جبايتها ودور المأمورين والمخاتير في تأمين الموارد الضرائبية الضرورية للخزينة.

(١٩) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ٢٣، مذكرة دون توقيع تتضمن معلومات هامة حول المحاكم الشرعية الاسلامية وكيفية عملها في العهد العثماني وفي مرحلة الانتداب. تحليل حسنات وسيئات وضع المفوضية العليا يدها على الاوقاف الاسلامية وتحويل دخلها إلى الدولة اللبنانية مع الاعتراف بموظفي الاوقاف كموظفين تابعين لها، وعن المطالبة المسيحية باتخاذ تدابير مماثلة في مجال التوظيف والاوقاف المسيحية ومدى جدية تلك المطالبة لقاء وضع الاوقاف المسيحية تحت اشراف مباشر من ادارة الانتداب. الملف هام جداً ومطبوع على الآلة الكاتبة ويبلغ حجمه ثماني صفحات، لكنه لا يحمل أي توقيع أو تاريخ. ونظراً لغياب المستندات التي تؤكد تبني ادارة الانتداب لمعلومات المذكرة فضلنا الاشارة إليها في الهوامش للاطلاع على وجهة نظر، قد تكون فرنسية أو لبنانية موالية للفرنسيين، حول مسألة الاوقاف التي شكلت الركائز الاساسية للملكية في العهد العثماني.

هـ ـ مصير المؤسسات العثمانية العاملة في لبنان في ظل الانتداب الفرنسي

استناداً إلى المادة الستين من اتفاقية لوزان، حلت الدولة المنتدبة مكان السلطنة العثمانية في تملّك وإدارة جميع المؤسسات العثمانية الرسمية العاملة في سوريا ولبنان، وحولت معظمها إلى مؤسسات رسمية لبنانية يديرها الانتداب الفرنسي كالبلديات، ومدرسة الصنائع والفنون، وقصر العدل، ودوائر الشرطة، وثكنات الجيش، والأبنية الحكومية وغيرها. وهناك نماذج أخرى على ملكيات كانت الأرض فيها للسلطنة العثمانية، لكن حقّ التصرف أُعطي لأفراد أو مؤسسات لقاء الانتفاع العام والخاصّ بها تحت إشراف مباشر من أجهزة السلطنة الرسمية، وبخاصة البلديات. تلك النماذج تندرج في إطار النزاع على الملكية بين أفراد أو مؤسسات خاصّة من جهة، والدولة من جهة أخرى.

ويلاحظ أن إدارة الانتداب وقفت إلى جانب الأفراد والمؤسسات الخاصّة على حساب ملكية الدولة أو الملكية العامة. فامتدت أيادي المتنفذين لتهيمن على أملاك الدولة وصولاً إلى المتنزهات العامة، والحدائق، وأماكن التسلية العامة، وملاعب الرياضة التي انشأها العثمانيون أو ساهموا في إنشائها. ولم تكتف إدارة الانتداب بإطلاق المتنفذين وتسهيل عمليّة نقل الملكية إليهم بل دفعت لهم تعويضات ماليّة عن أراضٍ لم يشتروها سابقاً بمالهم الخاص وكان لهم حق التصرف فيها فقط إبّان العهد العثماني. ويشكّل نموذج شراء كازينو النادي العثماني في بيروت وتحويله إلى قصر الصنوبر، مقر المفوض السامي ثم السفير الفرنسي لاحقاً، برهاناً واضحاً على سياسة الانتداب تجاه الممتلكات العامة التي خلفها العثمانيون كملك عام للشعب اللبناني. كما يندرج النموذج أيضاً في إطار الأهداف الفرنسية الرامية إلى إزالة كل أثر يرتبط، ولو اسمياً، بالماضي العثماني للعاصمة اللبنانية.

ملخص المسألة أن فرماناً سلطانياً صدر بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ١٨٨٢ ميلادية، أمر متصرف بيروت بتسليم غابة الصنوبر فيها إلى بلدية بيروت لتجعل منها مكاناً للنزهة العامة. وفي ٥ كانون الاول/ ديسمبر ١٩١٥ قامت البلدية بتأجير الغابة التي تبلغ مساحتها آنذاك ستمائة الف متر مربع (٦٠٠٠٠٠م٢) إلى الوجيه البيروتي ألفرد بك سرسق بهدف إقامة مؤسسات عامة فيها (نوادٍ للتسلية، مراكز ثقافية، دور للسينما، مراكز للرياضة، ميدان لسباق الخيل، وحدائق عامّة للنزهة..)[٢٠].

ونصّ قرار التأجير أن يستغل المستأجر تلك المساحة لحسابه الخاص شرط ألا تزيد تعرفة الدخول على غرش واحد ضريبة رمزية. وحددت مدة العقد بأربعين سنة ثم زيدت إلى خمسين سنة مع رفع نسبة الإيجار الرمزي للبلدية شرط ألّا يتعدّى خمسين ليرة تركية ذهباً للسنوات العشر الأولى، وخمساً وسبعين ليرة تركية ذهباً للسنوات المتبقية من مدة العقد. ثم خفّض المبلغ إلى خمس عشرة ليرة تركية ذهباً سنوياً ابتداء من ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٧. وتأسست شركة خاصة توزعت على ألفي مساهم مهمتها بناء وادارة النوادي، والحدائق العامة. وميدان سباق الخيل والكازينو العثماني وغيرها وذلك ضمن المساحة المؤجرة. ورفعت الشركة تعرفة الدخول إلى ليرة لبنانية ـ سورية عن الشخص الواحد. وعندما تملكت البلدية ١١٣٠ سهماً من أسهم الشركة الألفين سارعت إدارة الشركة إلى رفع عدد الأسهم إلى العشرة آلاف، فباتت البلدية مالكاً صغيراً بين حاملي الأسهم. والطريف أنّ المفوضية العليا الفرنسية اشترت الكازينو

---

(٢٠) مؤسسة المحفوظات الوطنية اللبنانية، قرارات تنظيمية، العلبة الأولى، الملف رقم ١٤، مذكرة من ٦ صفحات صادرة عن مقرر بلدية بيروت السيد كميل اده إلى محافظ بيروت في ١٢ ايلول ١٩٣٣ حول قضية الشركة المساهمة للكازينو ـ النادي العثماني في بيروت الذي تحول إلى قصر الصنوبر في المدينة.

العثماني وحولته إلى مقرّ لها باسم «قصر الصنوبر» الذي لا زال قائماً حتى الآن، وذلك بتاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٤ بعد أن دفعت تعويضاً إلى السيدة زوجة ألفرد سرسق مليوناً وخمسةً وسبعين الف فرنك فرنسي دفعت بالكامل ثمن الكازينو ـ القصر الذي كان مشيداً على أراضي البلدية.

يقدّم هذا النموذج دليلاً على أن نهاية المرحلة العثمانية تميزت بتسريب ملكيات عقارية واسعة إلى كبار الملّاكين والمتنفذين والتجار والأعيان. وعمل الانتداب الفرنسي على ترسيخ النهب العقاري السابق وإعطائه الصفة القانونية وتحويله إلى ملك خاصّ يضمنه القانون، يباع ويشرى ويرهن ويستثمر. فقد بنت إدارة الانتداب سياستها على مساوىء المرحلة العثمانية الكثيرة وعلى طمس حسنات تلك المرحلة أيضاً، وزادت في المساوىء وقللت من الحسنات بما يتلاءم مع مصالح الفرنسيين والمرتبطين بهم في سوريا ولبنان وذلك على حساب غالبية السكان فيهما.

بعض الملاحظات والاستنتاجات الختامية

ارتبطت فترة الحرب العالمية الأولى في ذاكرة اللبنانيين بمجاعة قاسية وحصار بحري وبري، ومصادرة المواشي والغلال، وبوار الأراضي، والهجرة الكثيفة وانتشار العصابات، والتجنيد الإجباري وغيرها. وزاد في تأزّم الأوضاع السياسية والاقتصادية في المشرق العربي الحكم الاستبدادي الذي مارسته جماعة الطورانية والتتريك وأسفر عن اعتقالات كثيرة، وترحيل جماعات سكانية، وإعلان أحكام عرفية، وإعدام بعض الزعماء السوريين واللبنانيين بذريعة الاتصال بالسفارات الاجنبية، بخاصة الفرنسية والانكليزية منها.

ولم يجد جماعة الاتّحاد والترقي الذين سيطروا على عرش السلطنة وسيلة سوى القمع الشديد للحفاظ على هيبتها، ورفضوا كلّ دعوات الإصلاح والمساواة بين رعاياها، وارتكبوا مجازر دموية ضد الارمن فرحلت أعداد كبيرة منهم إلى سوريا ولبنان. وكانت تلك التدابير مؤشراً لما ينتظر العرب من قمع شديد إذا ما استمرت سيطرة العثمانيين بزعامة الاتحاد والترقي. ولم تنفع دعوات الجهاد المقدس باسم الإسلام في استنهاض العرب ضد الأوروبيين لأن التحالف الألماني ـ التركي كان واضحاً، وكانت القيادة العسكرية العليا للقوات العثمانية بإمرة الألمان. فالمسألة إذاً بالغة الدلالة وترتبط بميزان القوى على الصعيد العالمي في تلك المرحلة، أي بالقوى التي أشعلت الحرب العالمية الأولى من أجل إعادة اقتسام العالم بين الدول الاستعمارية الأوروبية بالدرجة الاولى. فهناك حلف تزعمته ألمانيا وارتبطت به قيادة السلطنة العثمانية، وحلف آخر تزعّمته فرنسا وبريطانيا وارتبطت به زعامات محلية داخل السلطنة العثمانية، منها بعض الزعامات العربية. ولم تكن تلك الزعامات خارج دائرة الصراع بل كانت تجاهر بآرائها وعدائها للسلطنة تبعاً لوجودها خارج دائرة القمع العثماني حيث نشطت في مصر بشكل خاص. وبرزت دعوات كثيرة تدعو للانفصال الكامل عن السلطنة أو للتفاهم بين العرب والعثمانيين على قاعدة اقتسام السلطة أو تطبيق بعض أشكال اللامركزية.

ولم تكن تدابير جماعة الاتحاد والترقي القاسية ضد الانفصاليين، بخاصة العرب منهم، قادرة على اخفاء عجزها عن مواجهة المصير القاتم الذي كان ينتظر السلطنة العثمانية نتيجة تحكم الدول الأوروبية بقرارها السياسي والاقتصادي والعسكري منذ أواخر القرن التاسع عشر. أما بعض زعماء العرب ومفكّريهم الذين تربوا في مدارس الإرساليات الاجنبية وجامعاتها، فكانت مصالحهم الطبقية والشخصية تدفعهم للانخراط الحثيث في مشاريع الانفصال عن السلطنة السائرة نحو الانهيار الحتمي

ويعملون بالارتباط مع أصحاب المشاريع الاستعمارية الانكلو ـ فرنسية، على إقامة دويلات ومشيخات وسلطنات وممالك في المشرق العربي تقاس بأعداد قليلة من السكان أو بالنفط الذي تكشفت المنطقة عن احتياطي هائل له. هكذا ولدت دويلات المشرق العربي في أعقاب الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين للوقوف في وجه استبداد جماعة الاتحاد والترقي. وكان لتدابير جمال باشا التعسفية تسريع إعلان الثورة وهزيمة الجيش العثماني في المشرق[٢١].

لقد كانت ولادة الأنظمة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى في المشرق العربي نتيجة مشاريع السيطرة الاستعمارية، بخاصة الأنكلو ـ فرنسية منها. وعملت إدارة الانتداب على تصوير تاريخ المرحلة العثمانية كسلسلة طويلة من المآسي التي حلّت باللبنانيين في الوقت الذي صوّرت فيه مجيء الانتدابات كإنقاذ فعلي لهم من نير الاضطهاد العثماني، وذلك بإخفاء الوجه الحقيقي للانتداب كأحد أشكال الاستعمار المباشر.

وفي المنحى نفسه جاءت الاتفاقيات الأولى مع تركيا تفرض صلحاً ذليلاً قبل به السلطان العثماني المهزوم لصالح القوى الاستعمارية الخارجية، ورفضه الوطنيون الأتراك لانه يقسم أراضي تركيا نفسها ويكبّل إرادتها ويفسح في المجال أمام القوات اليونانية المدعومة من الاستعمار الاوروبي كي تغزو الأراضي التركية وتهدد عاصمتها.

والتفّت القوى الوطنية التركية حول زعامة مصطفى كمال تحت شعار الدفاع عن تركيا، أرضاً وشعباً، وتوحيد مناطقها، وعزل المتعاونين مع القوى الاستعمارية الخارجية وعلى رأسهم السلطان العثماني. فأعلن مصطفى كمال باسم الوطنيين الأتراك رفضه لكل الاتفاقيات التي فرضت على الدولة التركية. وخاضت قواته معارك ضارية انتهت بترحيل الجيوش اليونانية الغازية وإجبار القوى الأجنبية على الانسحاب من الأراضي التركية. وأعقبت تلك الانتصارات التركية الوطنية تدابير هامة، منها: إلغاء السلطنة العثمانية، وإجبار أفراد الأسرة الحاكمة على مغادرة الأراضي التركية، وإلغاء مركز الخلافة الإسلامية، وإعلان الجمهورية التركية، وإقامة علاقات سياسية مع البلدان المجاورة، وتوقيع اتفاقيات دولية حول حركة المرور في مضايق الدردنيل والبوسفور، وتوقيع اتفاقيات كثيرة لحل مشكلات السكان بين تركيا والمناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها، وإعطاء الحق للرعايا العثمانيين سابقاً باختيار الجنسية التي تتفق مع مصالحهم وأمانيهم القومية، واعترفت تركيا بضم الموصل نهائياً إلى العراق.

وسلكت الجمهورية التركية طريق التحديث والعصرنة على النموذج الأوروبي[٢٢]. وعملت على

---

(٢١) حكمت ياسين، **السياسة الفرنسية تجاه الثورة الثورة** (تونس: الدار التونسة للنشر، ١٩٨١) يقول المؤلف: «كانت العلاقات التركية ـ العربية عند بدء الحرب العالمية الأولى تجتاز مرحلة خطيرة بالحيرة والتردد. فالاتحاديون لم يفوا بوعودهم الاصلاحية في البلاد العربية لاختلالهم حول السياسة التي يجب اتباعها في حكم البلاد العربية. وكان جمال باشا على رأس جماعة الطورانيين الغلاة الذين يقولون بحكم العرب بالشدة والقسوة، وتتريكهم والتنكيل بزعمائهم..» (ص ٥٤). وعن نتيجة تلك السياسة في بلاد الشام ينقل المؤلف عن مصطفى الشهابي قوله «ولو وصفت لكم حال الجياع الذين كنت أشاهدهم في دمشق نفسها وهم مستلقون على الارض يئنون ويجودون بالنفس، لاقشعرت ابدانكم ولعرفتم كيف كان يعيش سكان الشام في تلك الايام السود الحوالك..» (ص ٦٢). وعن أهمية الثورة العربية ضد الاتراك ينقل عن الماريشال ساندرس، آخر القواد الالمان للقوات التركية في البلاد العربية، قوله «... ولقد أدت الثورة خدمات عظيمة للجيش البريطاني خلال تقدمه في جزيرة سيناء» فكان الانجليز يتقدمون آمنين مطمئنين، يفعلون ما يشاءون كأنهم في داخل بلادهم، في حين أن الاتراك الذين مقتهم أهل البلاد وملوهم كانوا يسوقون جيوشهم كأنهم في بلاد معادية لهم،» (ص ٨٠ ـ ٨١).

(٢٢) انظر الدراسة الهامة حول العلاقات الفرنسية ـ التركية ابان حكم اتاتورك: Jacques Thobie, «Une =

فصل الدين عن الدولة وضرب الطرق الصوفية وفرق الدراويش، واستخدمت التقويم الأوروبي مكان التقويم الهجري، واعتمدت القانون المدني للأحوال الشخصية وقانوناً عصرياً للتعليم، وتم إبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، وترجم القرآن إلى اللغة التركية، ولم تعد اللغة العربية اللغة الوحيدة للصلاة، وأبدلت جميع الألقاب وأصدرت قوانين اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة.

وكان لشخصية مصطفى كمال الدور الأساسي في منع قيام مظاهرات الاحتجاج ضد تدابيره الاصلاحية التي فُسّرت بخاصة في العالم الإسلامي، ولدى العرب بشكل أكثر تحديداً، باعتبارها تدابير على الطريقة الاوروبية تعادي الإسلام والشريعة الإسلامية. وساهمت فرنسا وبريطانيا كثيراً في إبراز صورة دعائية تناهض تدابير مصطفى كمال وتعتبر الجمهورية التركية دولة عصرية قطعت كل صلة لها بماضيها العثماني القديم وذلك في محاولة لترسيخ دعائم انتدابها في المشرق العربي وإحكام سيطرتها على مصر والسودان والمغرب العربي.

وتجدر الملاحظة أن إدارة الانتدابين البريطاني والفرنسي كانت تعمل على نشر دعاية واسعة حول إدخال مناطق انتدابهما في دائرة التحديث والعصرنة والاقتباس عن الغرب، وتعمل في الوقت نفسه، على إبراز تدابير مصطفى كمال الاصلاحية كنموذج يجب الاقتداء به. وفي الوقت الذي عملت فيه الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال على تجاوز القوانين العثمانية القديمة واقتبست عن الغرب نماذج إصلاحية حديثة تتلاءم مع متطلّبات بناء دولة عصرية، كانت إدارة الانتدابين تبقي على الكثير من مساوىء المرحلة العثمانية السابقة وتضيف إليها مساوىء جديدة باسم الاقتباس عن الغرب: (نظام الملل العثماني، الرشوة والمحسوبية، الفساد الاداري، وغياب الجيش الوطني، ورفض الإحصاء العلمي الدَّوْري، وإطلاق العنان للشركات الأجنبية كي تتحكّم بمقدّرات البلاد، وشكلية المؤسسات التشريعية والتنفيذية، والحكم الاستبدادي المطلق الذي تمثل بالمفوّض السامي... الخ).

لقد استخدمت إصلاحات مصطفى كمال من قبل الفرنسيين والإنكليز بهدف إضعاف الروابط التاريخية بين الأتراك والرعايا السابقين في السلطنة العثمانية بخاصة المسلمين منهم. فنشطت القوى الموالية للفرنسيين في لبنان، وهي قوى مسيحية في الغالب، لإبراز مصطفى كمال بصورة الزعيم التركي الذي قطع صلاته بالسلطنة العثمانية وبالخلافة الإسلامية واتجه نحو الغرب لبناء دولة عصرية، ودعَوْا بالتالي إلى ضرورة الاقتداء به والسير على خطاه. كما نشطت القوى السلفية والمحافظة، بخاصة الإسلامية منها، لتبرز مصطفى كمال بصورة الزعيم الذي ارتمى في احضان الاستعمار الأوروبي وعمل على إثبات مقولة ان الاصلاح مستحيل من داخل الدين الاسلامي.

هكذا ظهرت القوى الاستعمارية الأنكلو ـ فرنسية بموقفين متعارضين في الشكل، لكنهما منسجمان في الواقع والممارسة العملية من تقويم التجربة الإصلاحية التي خاضها مصطفى كمال في تركيا الحديثة. لقد شُجعت تلك الإصلاحات بهدف تسريع عملية الرسملة في تركيا وإدخالها دائرة الأحلاف الاستعمارية التي تشكلت في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه شجعت بريطانيا وفرنسا القوى الإسلامية المحافظة والسلفية على إظهار إصلاحات الزعيم التركي كضربة أليمة توجَّه إلى المفهوم الإسلامي للسلطة في العصر الحديث[٢٣]. لكن التناقض بين الموقفين بقي

---

dynamique de Transition franco - turques dans les années 20,» dans: *La Turque et la France a l'époque* = *d'Ataturk* (Paris: Association pour le development des études turques, 1982), pp. 109 - 159.

(٢٣) أصدرت مؤخراً مجلة **الأمة** ملفاً بعنوان «تركيا: التواصل الثقافي عبر المؤسسات القرآنية» هاجمت فيه أتاتورك =

شكلياً لأنهما وجهان لعملة واحدة. فهما، على أرض الواقع، كانا يهدفان إلى تفتيت التيار الوطني المعادي للاستعمار الأنكلو ـ فرنسي في كل من الجمهورية التركية ودويلات المشرق العربي معاً بحيث اعتبرت مرحلة الانتداب قطيعةً شبه كاملة بين قوى ذات مصلحة حقيقية في الاتحاد والعمل المشترك ضد ذلك الاستعمار، مهما تباينت وجهات النظر بينها.

لقد حاولنا إثبات مصداقية هذه المقولة على أرض الواقع الذي لا زلنا نعيش نتائجه حتى الآن. فمـرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان ساهمت، إلى حد بعيد، في قطع صلات لبنان بتاريخه العثماني الطويل. وليست صدفة أنّ بلداً كلبنان كان يضم آلاف الطلاب الذين تعلموا في مدارس عثمانية، بات يفتقر، في نهاية مرحلة الانتداب التي لم تتجاوز ربع القرن، إلى من يدرس اللغة العثمانية في الجامعات العاملة فيه. ولعب الوجود الأرمني المرتحل من الأراضي التركية والمستقر في لبنان دوراً إضافياً في تأزيم العلاقات اللبنانية ـ التركية منذ بداية الانتداب الفرنسي حتى الآن.

وقد أزيلت تماماً كثير من المظاهر والألقاب والتسميات العثمانية لتحلّ مكانها تسميات أوروبية، فرنسية في الغالب. وأدخل الانتداب في وجدان اللبنانيين أنّ المرحلة العثمانية الطويلة شكلت بقعة سوداء كبيرة من تاريخهم وأن عليهم العمل الحثيث لمحوها من ذاكرتهم. تلك الصورة البالغة السوء عن العهد العثماني رسمتها مرحلة الانتداب الفرنسي على لبنان، قولاً وممارسة، وكان لها الدور الأساسي في تقديم لوحة قاتمة لتاريخ اربعة قرون للمقاطعات اللبنانية في ظل الحكم العثماني □

= بعنف وأسمت حركته بالانقلاب ورأت أن «الحركة العلمانية في تركيا ادعت بأن الاسلام هو السبب الحقيقي وراء تخلف الأتراك... ثم جاءت حلولها سطحية ومقلدة لمظاهر الحياة الأوروبية، وساهمت بتضليل المجتمع المسلم في تركيا...». انظر: **الأمة** (قطر)، السنة ٥، العدد ٥٢ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥)، ص ٦٥ ـ ٧٥.